الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديموقراطي في العراق بعد عام 2003

The Middle Class and Building the Democratic Society in Iraq After 2003

أ. د. عبد العظيم جبر حافظ* **م. د. جاسم محمد دايش****

عضو لجنة جودة مجلة قضايا السياسية

ملخص

ان الطبقة الوسطى خليط واسع وغير متجانس من الأفراد والجماعات، والتي يسمح وضعها في الدخول بالعمل السياسي والثقافي، ووصفت بأنها "خميرة الديموقراطية"؛ لأنها يمكن أن تسهم في بناء مجتمع ديموقراطي. وبقدر تعلق الأمر بالعراق، أصبحت هذه الطبقة تابعة للدولة، وعلى الرغم من مساحة التفاؤل التي بدت بعد ٢٠٠٣،الا انها لم تؤدِ دورا في بناء المجتمع الديموقراطي العراقي، لتردي الأحوال السياسية، والاقتصادية، والامنية؛ غير أن استنبات شروط قيام المجتمع الديموقراطي يبقى مرهون بتغيير الظروف السياسية، والاقتصادية، والثقافية، لصالح نهضة وبناء ودور للطبقة الوسطى من جديد.

Abstract

The middle class is a wide non consistent mixture consist of individuals and groups that its position allowed for them to access political and cultural work and it was described as "Democracy Yeast " because it contribute in building a democratic society .As the matte concerning Iraq this class becomes a class that belongs to the state government .Although the feeling of optimism that dominate Iraq after 2003 but this class has no role in building Iraqi democratic society because of a bad political , economic and cultural conditions but creating the conditions and necessities to establish democratic society still subjected to the change in political , economic and cultural conditions for the interest of raise , building and a role for middle class again .

مقدمة :

يشكل موضوع الطبقة الوسطى موضوعاً جديراً بالبحث، في أي مجتمع، لما لهذه الطبقة من دور محوري في تطور المجتمع (أي مجتمع)؛ سيما في الأنظمة السياسية الديموقراطية، إن الطبقة الوسطى

* استاذ النظم السياسية والسياسات العامة في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين. dr.abd@nahrainuniv.edu.iq

** مدرس دكتور / وزارة التربية.

خليط واسع وغير متجانس من الأفراد والجماعات، وهي بشكل عام مجموعة من الأفراد يدخلون في نظام تدرج اجتماعي، تقع بين الطبقة العليا والدنيا، يتمتع أفرادها بقسط وافر ومناسب من الدخل والتعليم والمكانة الاجتماعية المؤثرة، والتي من الممكن يسمح وضعها بالدخول في العمل السياسي والثقافي، وهي تشمل : الموظفين الحكوميين والفنيين وأصحاب الأعمال والمتعلمين والمثقفين فضلاً عن اساتذة الجامعات والضباط في المؤسسة العسكرية وأصحاب رؤوس الأموال، يتمتع أفرادها بتقدير المسؤولية والعمل الجاد، إذ تؤثر هذه الطبقة تأثيراً إيجابياً على استقرار المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وأمنياً، وتضم أيضاً : التكنوقراط والعلماء والباحثين واساتذة المعاهد العليا والمديرين وأصحاب المهن كالأطباء والمهندسين والقضاة والفنيين في قطاع المعلومات وجدير بالذكر أن هذه الطبقة تتمتع بنمط إستهلاكي يتميز بالتنوع لأن دخولها الفردية وثقافتها تجعلها في حيز يتمايز عن الطبقة الدنيا او (الرثة) من حيث سلوكها الفردي وسبل معيشتها التي تتجه في اغلب الأحوال إلى الحالة (المدنية / الحضارية) لذلك وصفت بأنها (خميرة الديموقراطية) لأنها يمكن أن تسهم في بناء مجتمع ديموقراطي، كيف؟ لأن الطبقة الوسطى بحكم حصولها على تعليم جيد ودخل فردي جيد (معيشة لائقة) تكون أقرب إلى الإيمان بالقيم الديموقراطية، فالتعليم يوسع مدارك الإنسان ويعينه على فهم الحاجة إلى قواعد التسامح والحوار والمشاركة بعيداً عن التطرف والتعصب، والمستوى الاقتصادي/المعاشي اللائق يعمل على إيجاد حراك سياسي لذلك فأن المجتمع الديموقراطي : هو المجتمع المفتوح للعضوية فيه، يركز على الاعتراف بالآخر بحسبانهم مواطنين من دون تحيز إلى هوية مستنداً إلى قيم المواطنة وهذا المجتمع لا يكون مبنياً على شرعية القوة من الناحية السياسية، وإنما مجتمع تعاقدي، الدولة فيه وظيفية، مستخدمة من طرف الشعب لأداء وظائف معينة، وهو المجتمع الذي من شأنه أن يجعل الفرد إنساناً حراً مهما كان أصله، وهو أيضاً المجتمع القائم على التوازن بين عناصره البشرية، والذي يجعل من الديموقراطية غاية له، أي تفعيل قيم المشاركة والحرية، ويهدف إلى بناء قيم ثقافية ديموقراطية مثل : قيم المعارضة السياسية والمشاركة السياسية، وحرية التعبير والرأي، وحق الاختلاف، والاعتراف بالآخر المختلف، فضلاً عن إعلاء قيمة المواطنة؛ ولهذا فأن بناء مجتمع سليم ومتوازن لا غنى عنه عن اختيار الديموقراطية كغاية ووسيلة؛ لأنَّ الديموقراطية هي السبيل إلى تحقيق هذا التوازن داخل هذه المنظومة الاجتماعية. لذلك، فثمة علاقة جدلية بين الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديموقراطي، على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فعلى المستوى السياسي: لها دور في بناء المجتمع الديموقراطي بحسبان أنها القاعدة الاجتماعية للعديد من الاحزاب السياسية لما تمتلكه من وعياً سياسياً وثقافياً يؤهلها للتفكير في ممارسة العمل

السياسي، فضلاً عن إسهامها في تشكيل منظمات المجتمع المدني الذي يقوم بمهام المراقبة وتقديم الخدمة على مستويات عدة لأجل الصالح العام. أما على المستوى الاقتصادي : فالمستوى المعاشي الملائم للفرد يدفع إلى الاهتمام بالتعليم والثقافة التي تزيد من قدرته على تعددية الاختيارات، بمعنى تمتعه بالحرية والفردية والاستقلالية وهي من المرتكزات الفكرية للديموقراطية التي تفسح المجال أمام التنوع والاختلاف، مما يعني أن البعد الديموقراطي هو الذي يجعل من الحياة الإنسانية ممكنة داخل كل مجتمع مع تواجد الاختلاف فيه وكذلك بالنسبة علاقتها على المستوى الاجتماعي/الثقافي : فما دامت الطبقة الوسطى تنشد التحديث والتنمية فأنها ترتكز إذاً على أساس ثقافي، أي إنها تنشد إحداث تغيير عبر آلية الثقافة؛ لأنَّ المعرفة والثقافة أصبحت مصدراً للسلطة والقوة في المجتمع، الأمر الذي يؤهلها على القدرة في القيادة وحشد التأييد وتحفيز الوعي بالأهداف والمصالح الاجتماعية التي تصب في بناء المجتمع الديموقراطي؛ لأنَّ للطبقة الوسطى حركة ورؤية تعمل بها في مجال بناء ثقافة ديموقراطية، لما تتمتع به من قدرة في التحرك على طرح قضايا المجتمع على مستويات عدة، أهمها : تشكيل الوعي المجتمعي الذي يهدف إلى إرساء قيم الحرية والحق، فضلاً عن إسهامها بتعزيز الاستقرار الاجتماعي الذي يقود إلى النهوض وبناء المجتمع الديموقراطي، ويتضح ذلك جلياً من خلال الحركات الاجتماعية الديموقراطية على مستوى حقوق الإنسان، والسلام المجتمعي، ونشر الثقافة السياسية.

وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فلا زال الجدل مستمراً حول توافر الطبقة الوسطى في العراق من عدمها؟ فضلا عن الجدل والنقاش المستمر حول قدرتها على القيام ببناء مجتمع ديموقراطي منذ تشكيل الدولة العراقية الحديثة عام 1921، إذ مَرّت الطبقة الوسطى في العراق بمراحل وتحولات وتأثرت بالظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهي بالمقابل أثرت على هذه الظروف، فبينما ولدت الطبقة الوسطى على أثر تشكيل الدولة العراقية وإسهامها في بناء الدولة العراقية على المستوى الإداري والحكومي وإسهامها في الحياة السياسية وفقاً للظروف السياسية آنذاك التي تباينت بين قيامها بدور وطني للتأثير على سياسات الحكومة المَلكية، وبين إخفاقها في عملية التأثير، وصلت الطبقة الوسطى إلى طريق مسدود بعد عام 1958 إلى عام 2003 إذ ابتلعت الدولة العراقية هذه الطبقة بمختلف شرائحها وجعلتها تابعة للدولة بحكم اعتماد أغلب شرائح هذه الطبقة على (الراتب الحكومي) فضلاً عن استمرارية الدولة العراقية على نشاطها الاقتصادي المتمثل بـ(الريع النفطي) . فتعرضت الطبقة الوسطى إلى عملية خلع واسعة بحسب تعبير د.فالح عبد الجبار من المجتمع العراقي، أما بعد عام 2003، فكان من المؤمل قيام هذه الطبقة بدور يختلف عن ما قامت به في العقود السابقة غير إنها جوبهت بظروف

سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى قد حَدَّتْ من قدرتها على القيام بدور يصب في صالح المجتمع العراقي المتطلع إلى بناء مجتمع ونظام سياسي ديموقراطي.

إشكالية البحث : تنطلق الدراسة من إشكالية مفادها : على الرغم من توافر طبقة واسطى في المجتمع العراقي، غير أنها لم تكن بالمستوى الذي يؤهلها إلى بناء مجتمع ديموقراطي عراقي.

فرضية البحث : إن فرصة بناء مجتمع ديموقراطي عراقي بعد عام 2003 يتحقق عبر توافر طبقة وسطى فاعلة من حيث التعليم الجيد والثقافة الواعية والاهتمام بالشؤون السياسية وإعادة إحيائها عبر تماسكها وتفاعلها على المستوى الخاص، وإعادة تماسك وتفاعل المجتمع العراقي على المستوى العام.

لذلك، سيتوزع هذا البحث على ما يلي :

أولاً : واقع الطبقة الوسطى في العراق الحديث والمعاصر.

ثانياً : تحولات الطبقة الوسطى وتأثيرها في بناء مجتمع ديموقراطي في العراق بعد 2003.

أولاً : واقع الطبقة الوسطى في العراق الحديث والمعاصر :

يعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 البداية الأولى في عملية بناء طبقة وسطى في العراق الحديث، ساعد ذلك المكانة المهمة التي بدأت تأخذها هذه الطبقة بمختلف شرائحها وفي عملية تشكيل الأفكار والقيم في المجتمعات الأوربية الصناعية المتطورة. وأن وجود –المملكة المتحدة– صاحبة الثورة الصناعية –بفعل انجازاتها– ولدت الطبقة الوسطى (كدولة احتلال ثم انتداب)، مُتغيراً مضافاً ساعد في بناء هذه الطبقة؛ ومنذ ظهورها لم تكتف من تجديد نفسها، ممهدة لظهور طبقات اجتماعية تتناسب وطبيعة المجتمع العراقي، فتبدو من خلال تأريخها انها أصبحت جدل المجتمع وحاضنتهُ، فمنها ظهرت القيادات السياسية والاجتماعية والصناعية والثقافية لتسهم بعضها في قيادة المجتمع العراقي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي؛ وقد قاد هذا الجدل إلى عدم استقرار هذه الطبقة صعوداً وهبوطاً نتيجة تأثرها بالظروف السياسية طيلة مراحل بناء المجتمع العراقي في العصر الحديث. إن البحث في واقع الطبقة الوسطى في العراق حديثاً ومعاصرةً، يتطلب البحث عن حراك اجتماعي داخل مجتمع مرتبط بتحولات طرأت على منظومة القيم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، في المجتمع العراقي، سنعمد إلى توزيعها تاريخياً إلى حسب المدد الزمنية.

1- الطبقة الوسطى في العهد المَلكي (1921-1958م) :

يتعذر تلمس البدايات الأولى لنشوء الطبقة الوسطى في العراق، ولكن يمكن القول أن توجه النظام السياسي المَلكي تمثل بإيجاد طبقة مثقفة [1] حاملة لمشاعر التغيير عبر زيادة التعليم وبأعداد كبيرة لأجل ربط المشاعر الوطنية المشتركة بين عناصر العراق المختلفة عبر بناء (المجتمع/الأمة) لأن العراق يتسم بتعددية إثنية، فضلاً عن أن المجتمع العراقي قد مر بمرحلة انتقالية تمثلت بخروجه من الاحتلال العثماني إلى الاحتلال البريطاني[2]. فقد خضع المجتمع العراقي إلى التمييز (الطبقي) فتشكلت البنية الاجتماعية العراقية على أساس طبقي بين مالكي وسائل الإنتاج وبين من لا يملكون سوى جهدهم العضلي مع فارق الزمن والمواقف والأفراد والاتجاهات، أي كانت ثمة شريحة اجتماعية تتمتع بالثروة في حين بقي السواد الأعظم في ظروف معيشية متدنية، ويلحظ أن مصدر هذا الاختلال الطبقي في العراق هو النظام السياسي بهدف ضمان الولاء والارتباط به[3]. إذن : لا يمكن فهم دور الطبقة الوسطى في العراق من دون معرفة التركيب الاجتماعي/الطبقي داخل المجتمع الذي بدأ بتركيب (أسري، عشائري، [ديني][4]) أي أنها كانت طبقات اجتماعية تقليدية مرتبطة بالسوق الأجنبية الخارجية، ما عدا عدد من المِلكيات التي كانت موجودة في المناطق –الحضرية– ولكن بشكل بدائي، ولم تكتسب طابعاً أو مظهراً سياسياً[5]. فلم تتكامل الطبقة الوسطى وتظهر بصورتها البنيوية إلا بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة/1921 إذ إنَّ ابرز مظاهر نشوء الدولة العراقية تمثل بظهور فئة (الموظفين) الذين كانت لهم مكانة اجتماعية عالية في العهد –العثماني– وهي طبقة –الأفندية–؛ وبتأسيس الدولة العراقية الحديثة حدث التغيير، إذ فتحت أبواب الوظائف أمام فئات السكان جاذبة الوجهاء والمتعلمين للدخول فيها، لما

---

[1] إن عهد الوالي المملوكي (داود باشا)، شهد ظهور البواكير الأولى للطبقة (الوسطى) في العراق، وهو الوالي الأخير من سلالة المماليك الذين حكموا بغداد من عام (1749-1831)م، فيما يعد البعض الآخر أن عهد الوالي (مدحت باشا) كانت بداية الانطلاق للشرائح الأولى من الطبقة الوسطى في العراق، نقلاً عن د. عبد السلام إبراهيم البغدادي : الطبقة الوسطى في العراق بين الانطلاق المبكر والإخفاق المتأخر، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد 61، جامعة بغداد، 2015، ص2-4.

[2] للمزيد ينظر، حنا بطاطو : الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من "العهد العثماني حتى قيام الجمهورية" الكتاب الأولى، ت : عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط2، 1995، ص43-44؛ وستار نوري العبودي : المجتمع العراقي في سنوات الانتداب البريطاني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، بغداد، ط1، 2006، ص140.

[3] د. بلقيس محمد جواد : تفكيك السلوك السياسي للشخصية العراقية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 36، بغداد، 2008، ص162.

[4] حسن عودة أبو الهيل : اسس قيام الطبقة الوسطى والصراع الطبقي في الفكر السياسي الغربي الحديث، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009، ص35-36.

[5] حنا بطاطو : الطبقات الاجتماعية، المصدر السابق، ص26.

للوظيفة من مغريات من نفوذ وراتب مضمون ومكانة اجتماعية، وبمرور الزمن، أصبحت هذه الطبقة تنزع للوصول إلى مراتب عليا بأساليب مختلفة [ويعد] ذلك انتقال قيمي وتغير في المفاهيم والسلوك وتجاوز معايير تعد قوانين اجتماعية ملزمة التنفيذ لاسيما إذا ما عرفنا أن معظم هؤلاء هم من فتحت أمامهم أبواب التعليم والجامعات وكونوا الطبقة الوسطى[1].

يأتي التطور الكبير الذي طرأ على بنية الطبقة الوسطى في العهد المَلكي نتيجةً وانعكاساً للتحول الذي حصل في طبيعة الصراع الاجتماعي، وإزاحة وتحول بعض أسسه الاقتصادية عن مواضعها، ... من خلال تبدل أوجه وميادين هذا الصراع، إذ تزايدت في هذه الحقبة أدوار التجارة والمِلكية، فبدأ العراق بالانخراط بالسوق العالمية، فضلاً عن قيام الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، فضلا عن اكتشاف النفط في شمال العراق (كركوك)، وظهور طبقة الضباط، طبقة قوية في المجتمع، وتنامي وتزايد اعداد وأدوار كفاءات في المجتمع مثل : المحامين، والصحفيين والأدباء[2] الأمر الذي أنعكس على تفتح الوعي السياسي في هذه الشرائح من أن تؤدي دوراً أساسياً واضحاً ومؤثراً في الساحة السياسية من خلال تأسيس عدد من الأحزاب العلنية والسرية مثل (جماعة الأهالي، وحزب الاستقلال، والحزب الشيوعي العراقي)، وقد كانت هذه الأحزاب بحاجة إلى مثقفين ممن يحسبون على الطبقة الوسطى بوصفهم واجهة ضرورية للعمل السياسي، يضاف إلى ذلك أن الأحزاب السرية التي كانت ذا تأثير واضح في نمو الطبقة السياسية، كالحزب الشيوعي العراقي مثلاً قد وقع في إشكالية فكرية تتقاطع وقاعدة الفكر (الماركسي–اللينيني) التي لا تجيز الإنحياز إلا للطبقة العاملة – البروليتاريا– لأن بقية الطبقات فيها ملامح البرجوازية الشيء الكثير، وهذا أمر لا يمكن القفز عليه إلا بالتلاحم الصميمي مع طبقة –البروليتاريا– ولأنها بمفهومها الطبقي والإنتاجي غير متحقق في المجتمع العراقي، فلذلك تبدو ملامح الطبقة الوسطى وفقا للمفهوم (الماركسي) برجوازية صغيرة ذات منحى وطني[3].

---

[1] منى العينة جي : التحضر في المجتمع العراقي في ضوء فرضية الدكتور علي الوردي في الانتقال من البداوة إلى الحضارة، دار ميزوبوتاميا للنشر والتوزيع، بغداد، ط1، 2013، ص183.

[2] خالد حمزة المعيني : الطبقة القائدة "دور الكفاءات الوطنية في بناء الدولة المدنية" 0قوانين نقل القوة من الدولة إلى المجتمع، – دراسة في جذور وواقع ومستقبل الطبقة الوسطى في العراق، دار الجواهري للنشر والتوزيع، بغداد، 2017، ص52.

[3] د. حمدي حمد السعدون : الطبقة الوسطى واليسار العراقي، مجلة دراسات تاريخية، بيت الحكمة، العدد 41، بغداد، 2015، ص169.

وتطورت البنية الطبقية العراقية خلال العهد المَلكي من جراء التحول التدريجي للإندماج في النظام الرأسمالي الصناعي، وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على المنتجات السلعية والكمَالية والزراعية والصناعية، وتزايد دور النقود في المبادلات التجارية، بمعنى أن الصراع أصبح على (المِلكية)، فاستغل أصحاب المِلكيات الزراعية (الإقطاعيين) هذه الظروف لبسط هيمنتهم على الأراضي (الأميرية) و (المشاعة) الخاصة بقبائلهم ، ومع صدور قوانين المِلكية تحولت هذه الاستحواذات إلى (مِلكية خاصة) لهم، فغدت العلاقات بين العراقيين بحكم الضرورة أقل فأقل خضوعاً لصلات القرابة أو المكانة الدينية أو حسابات النسب، بل أكثر فأكثر خضوعاً لثنائية (المالك/غير المالك) [1].

وهنا، يثار تساؤل، هل ساعدت أو أسهمت الطبقة الوسطى في بناء مجتمع ديموقراطي في الحقبة المَلكية (1921 – 1958)؟ يمكن القول: لقد اتسمت هذه الحقبة على العموم بعدم الاستقرار السياسي نتيجة لاتباع السلطة المَلكية عدداً من السياسات حاولت معها اضعاف دور الطبقة الوسطى في بناء مجتمع ديموقراطي، تمثلت هذه السياسات بتعزيز وتكريس دور العشيرة والاقطاع وضعف الدور البرلماني، إذ كان الملك والحكومة مهيمنة على البرلمان، فضلا عن اضعاف الحياة الحزبية المعارضة عن طريق تشكيل أحزاب موالية للسلطة (نوري السعيد، عبد المحسن السعدون، صالح جبر) فضلا عن تدخل المؤسسة العسكرية بين الحين والآخر، وتقييد الحريات الشخصية وحريات الصحافة، وارتفاع الاسعار ، وحدوث مشكلات تموينية حادة مما أثر سلباً على قيام دور الطبقة الوسطى في العراق.

غير أن هناك بعض الملامح المضيئة في مسار هذه الطبقة، في محاولتها لإنبات بعض القيم الديموقراطية عبر الصحافة والثقافة العراقية، (جماعة الأهالي والحزب الوطني الديموقراطي) مثلا، التي يقف وراءها شرائح مثقفة وسياسية من الطبقة الوسطى، إذ عملت على نشر قيم ديموقراطية، فكانت تدعو إلى حياة سياسية دستورية/ديموقراطية وقانونية، وثقافة الحريات والحقوق السياسية والمدنية لأجل النهوض بواقع المجتمع العراقي نحو الحياة السياسية المدنية/الديموقراطية لتحقيق عدداً من القيم الديموقراطية كالمعارضة السياسية والمواطنة وحق الاختلاف والابتعاد عن الطائفية والعشائرية والفئوية، وترسيخ مبدأ الحرية، غير أنها لم تستطيع أن تؤسس لبناء مجتمع ديموقراطي في العهد المَلكي بسبب متغيرات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية مارّة الذكر، الأمر الذي أسهم فيما بعد إلى تلكؤ الطبقة الوسطى من بناء مجتمع ديموقراطي.

---

[1] أحمد موسى بدوي : تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013، ص105-106.

2- الطبقة الوسطى في العهود الجمهورية (1958-2003م) :

نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية التي مَرَّ بها العراق طيلة بقاء الحكم المَلكي، دفع الطبقة الوسطى متمثلة بالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني المطالبة بإصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كتعديل الدستور لضمان سيادة الشعب، وإلغاء الاقطاع، وتوزيع الأراضي الأميرية على الفلاحين، وتخفيف الضريبة على الكادحين، وتحرير الاقتصاد من السيطرة الاستعمارية، والمطالبة بتشريع قانون الضمان الاجتماعي، والغاء نظام دعاوى العشائر[1]، مما أعطى الضوء الأخضر بالتفكير للإطاحة بالنظام المَلكي، وقد تُوجّت الجهود بإنشاء (جهة الاتحاد الوطني) من المدنيين والعسكريين، للإطاحة بالنظام المَلكي بالصفحة العسكرية، وجدير بالذكر أن حركة الضباط الأحرار ضمت فئات واسعة من الطبقة الوسطى العراقية. فاستطاعت أن تجتمع على هدف واحد، وهو محاربة تبعية البلاد إلى الأحلاف العسكرية، إذ عملت على تحريك الشارع العراقي لمساندة حركة الضباط الاحرار واندلاع ثورة 14تموز 1958 التي قادها عدد من ضباط الجيش العراقي بدعم ومساندة من قبل بعض الأحزاب السياسية العراقية بمختلف توجهاتها السياسية والفكرية لصالح عموم الشعب العراقي[2].

تمتعت الطبقة الوسطى بعد 14/تموز/1958 بسلطات واسعة من قمة الهرم السياسي إلى قاعدته، ساعدها في ذلك تقويض المِلكية الخاصة، وسيطرة الدولة على عوائد النفط، وبهذا الخصوص يلفت الباحث (حنا بطاطو) الانتباه إلى أن المَلكية بعد [انهيارها] لم تعد أساس التراتب الطبقي، بل أصبحت السيطرة البيروقراطية هي المحدد الأكثر حسماً في هذا الترتيب، وبدأ علاقات تحالف جديدة بين أطراف الطبقة الوسطى تضم التجار والمالكين والبيروقراطيين والعسكر[3]، مما فسح المجال أمام الطبقة الوسطى من أن تشغل مناصب مؤثرة وقيادية في السلطة ومفاصل الدولة بغض النظر عن الانتماءات الاثنية، فضلاً عن نشاط ثقافي متميز شمل اغلب النوافذ الثقافية من (شعر وفن وادب ومسرح وفنون تشكيلية)، تأسس على أعقابها عدة جماعات ثقافية مثل (جماعة بغداد للفن الحديث، جمعية الفنانين التشكيليين)، غير أن التجاذبات بين شرائح الطبقة الوسطى أضعفت دور الطبقة الوسطى في التهيئة لبناء مجتمع ديموقراطي نتيجة الاستقطابات والانقسامات والنزاعات بين أقطاب السلطة ومؤيديها وأنصارها من مختلف الحركات والأحزاب السياسية بعد 14/تموز/1958؛ فلقد أنسحب (التيار القومي بأكمله من الحكومة مما

---

[1] جعفر عباس حميدي : التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953-1958، بغداد، ط1، 1980، ص25-30.

[2] خالد حمزة المعيني : الطبقة القائدة، المصدر السابق، ص55.

[3] أحمد موسى بدوي : تحولات الطبقة الوسطى، المصدر السابق، ص106-107.

جعل المسار الثوري ذا غلبة على المسار الديموقراطي/المدني، والذي سحق تدريجياً تحت مطرقة العنف والعنف المضاد داخل أجنحة الجيش، ومن ثم بين صفوف الأجنحة الحزبية المدنية المتناحرة، وهكذا اضطرت الدولة –بغياب التمثيل الديموقراطي– إلى أن تتحول إلى سلطة تدافع عن وجود النظام [القائم]، ولمصلحة قوى بيروقراطية داخل جهاز الدولة الإداري والأمني والعسكري[1]؛ فضلاً عن الصراع السياسي والأيديولوجي بين (التيار القومي والماركسي) الذي احتوى المشهد السياسي وكان له الأثر الكبير في تشتت الطبقة الوسطى من اهدافها الديموقراطية ومن ثم ضعف دورها باتجاه استنبات القيم الديموقراطية. ونتيجة لهذه الصراعات الداخلية، تحولت الطبقة الوسطى باتجاه مساندة أجنحتها العسكرية الذين يدفعون للوصول إلى السلطة بأي أسلوب، لذلك تغيرت أهداف الطبقة الوسطى نتيجة لتغير أجنحتها إلى المسار (الثوري/العسكري) الأمر الذي أدى إلى ضعف تشكيلاتها الاجتماعية لينكفأ المجتمع إلى تكوينه الطبقي القائم على أساس أيديولوجي/طائفي/أثني، وبهذا لم ينجز العسكريون وعودهم التي قطعوها مع النخبة المدنية التي تعاونت معهم من أجل التغيير، فأصبح العسكر من أكبر التحديات التي واجهت الطبقة الوسطى في نشر القيم الديموقراطية[2].

لقد شهد العراق منذ السبعينات خطط تنموية على مستويات عدة، انعكست على توسيع شرائح الطبقة الوسطى نتيجة لتراكم الثروات، سيما–الواردات النفطية– فضلاً عن تنامي وأتساع قطاع التربية والتعليم الذي يعد قفزة متقدمة أتاحت حراكاً اجتماعياً صاعداً صوب الطبقة الوسطى، من قبل الشرائح الفقيرة التي ما كان لها أن تتمكن من اجتياز الحواجز والحدود الاجتماعية والاقتصادية لولا الفرص المتاحة لها، والتحفيز والتشجيع باتجاه التعليم[3]. ولكن على الرغم من توسع الطبقة الوسطى من 28% لعام 1958 إلى 34% لعام 1968 إلى (47–48%) عام 1984 من إجمالي السكان، غير أنَّ الدولة ابتلعتها لأن معظم فئات هذه الطبقة، يتقاضون رواتبهم من الدولة، فأصبحت الدولة اكبر (رب عمل) من جهة، وجهاز سيطرة وضبط من جهة أخرى[4]؛ لذلك أضمحل دور الطبقة الوسطى في العهد الجمهوري منذ الثمانينات نتيجة لهيمنة الدولة وسياسات (الحزب القائد) التي هيمنت على المجتمع والدولة العراقية،

---

[1] صلاح حسن الموسوي : دور الطبقة الوسطى في العراق، صحيفة المثقف، العدد 1671، بتاريخ 2011/2/17، على الموقع الإلكتروني http://www.amathaqef.com

[2] مؤيد جبير محمود : الانتقال من الديموقراطية إلى الفردية في العراق – العهد الجمهوري الأول 1958–1963، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 7، المجلد 3، جامعة تكريت، 2016، ص214.

[3] خالد حمزة : الطبقة القائدة، مصدر سبق ذكره، ص66–67.

[4] د. عامر حسن فياض : العراق وشقاء الديموقراطية المنشودة، دار إسامة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009، ص128–130.

فتغيرت بوصلة الاتجاه نحو الولاء والتأييد (على الأغلب) نحو الدولة والنظام القائم آنذاك (1968–2003).

إن هذه السياسات قد أثرت بشكل سلبي على دور الطبقة الوسطى من خلال عسكرة المجتمع العراقي (حملات التبعيث، الحرب العراقية – الإيرانية، حرب الكويت 1990) وما تلاها من عمليات استهداف الحركة الكوردية وقمع القوى السياسية المعارضة، ومن ثم العقوبات الدولية القاسية على المجتمع العراقي (الحصار الاقتصادي)؛ كل هذه السياسات والإجراءات أثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة في دفع الطبقة الوسطى إلى الضعف والتفكك. وما أن أطل عقد التسعينات حتى تعرضت الطبقة الوسطى إلى عملية خلع واسعة بعد حرب الخليج الأولى / 1990 – بحسب تعبير فالح عبد الجبار–[1]، الأمر الذي ترك أثراً مباشراً وكارثياً على مستوى حياة العراقيين، إذ انعكست حرب الخليج الأولى والثانية على بنية النظام السياسي والمجتمع العراقي، إذ شاع الفقر والمجاعة والبؤس وارتفعت نسبة البطالة والأمراض والتخلف واليأس من المستقبل، ومن الممكن تقدير الكارثة الاقتصادية التي حلت بالعراق بسبب الحروب والحصار بمعيار الناتج المحلي الإجمالي، وهو المؤشر الرئيس لقياس النمو الاقتصادي، إذ تشير الاحصاءات الرسمية المنشورة بأن معدل حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد انخفض من (3688) دولاراً عام 1980 إلى (225) دولاراً عام 2002م، وهو معدل أقل من الحد الأدنى لمقياس خط الفقر، وبسبب ذلك اضطر النظام إلى استخدام البطاقة التموينية كحل جزئي للأزمة[2]؛ وقام النظام السياسي بطبع العملة العراقية داخل العراق، ولم يقتصر على المسار الاقتصادي فحسب، بل أنعكس على المسار الاجتماعي، إذ شهدت البلاد ظهور ما يسمى بـ(الحملة الإيمانية) في مطلع التسعينات من القرن الماضي والتي قادتها الحكومة العراقية آنذاك، مما افصح عن –المكبوت الإسلامي– لدى المجتمع [على الرغم من أن الدولة والحزب والنظام الذي يقود الدولة العراقية ذا اتجاه علماني، أي لا علاقة له بأي متبنيات دينية]؛ كما ان إفرازات الحصار الاقتصادي كانت له تأثيرات سلبية مباشرة على قطاعات أخرى تتصل بالطبقة الوسطى وتماسكها وديمومتها، كالتعليم والصحة والاسكان[3]. فضلاً عن إتباع رئيس

---

[1] فالح عبد الجبار : الدولة والمجتمع المدني والتحول الديموقراطي في العراق، تقديم : د. سعد الدين إبراهيم، مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص126.

[2] صباح علو : نمو الطبقة الوسطى وضمورها في العراق، الحوار المتمدن، 2017، على الموقع الإلكتروني:
http://www.ahewar.org

[3] سلمان محمد رشيد الهلالي : تحولات الطبقة الوسطى في العراق، خلال (150) عام (1689–2019)، الحوار المتمدن، 2017، على الموقع الإلكتروني : http://www.ahewar.org

النظام السابق خلال مدة حكمه في بناء هيكل سلطته تقريب عناصر قبيلة (ألبو ناصر) التي ينتمي أليها في مدينة تكريت، ثم البيوتات الأقرب له وابناء العمومة والخؤولة، إلى الدوائر الحساسة والمفصلية في الدولة العراقية[1]. في هذا المناخ ارتدت الدولة والمجتمع إلى لحظة ما قبل الدولة، إذ بدأت الدولة بعد عام 1990 بالضعف نتيجة غلبة المشاعر العشائرية والقبلية والطائفية على المشاعر الوطنية؛ لأنَّ الدولة قد شجعت تلك الانتماءات واستغلالها لصالح استمرار وبقاء السلطة خدمة لأهدافها السياسية لتصبح فيما بعد القبيلة والعشيرة والطائفة والبيوتات العنصر الأهم في تكوين الرأي العام، وليس الطبقة الوسطى المستنيرة بالعلم والمعرفة[2]. لقد بدأت الطبقة الوسطى بالضعف والتلاشي بعد أن عمل حزب البعث على جعل الطبقة الوسطى تابعة للحزب، فقد انتقلت السلطة من قوى مثقفة إلى قيادات ذات طابع عشائري، أدى إلى تخريب ما تبقى من هذه الطبقة وقواها الثقافية والفكرية الراغبة في بناء الدولة[3]؛ ويختصر الباحث (فالح عبد الجبار) ما ادى إليه الوضع في العراق بعد عام 1990 إلى اندماج السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية بيد الدولة، فضلاً عن ابتلاع المجتمع المدني وصعود الثقافة الشعبوية[4].

يتضح مما تقدم، أن الطبقة الوسطى العراقية لم تتمكن من النهوض والبناء الذاتي لها منذ السبعينيات من القرن العشرين حتى عام 2003، بسبب هيمنة سياسات الحزب الواحد/القائد، وقراراته المهلكة التي أفضت إلى حروب داخلية وخارجية أنهكت المجتمع والدولة العراقية اقتصادياً واجتماعياً، الأمر الذي أدى إلى ضعف دور الطبقة الوسطى وانكفاء دورها في المجتمع العراقي، ومن ثم حرمانها من فرصة بناء مجتمع ديموقراطي.

أما بعد 2003/4/9، فأن العملية السياسية التي رعتها الولايات المتحدة أدت إلى ترسيخ الطائفية اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، فضلاً عن الطائفية السياسية، إذ أصبحت واحدة من ادوات العمل السياسي، وقبالة هذه الأوضاع برزت نواة لطبقة من المستفيدين من الوضع الجديد، وهم نخبة من رجال الأعمال راكموا ثرواتهم من خلال العقدين السابقين بوساطة ارتباطات مع سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة إذ تمكنت

---

(1) أحمد موسى بدوي : تحولات الطبقة الوسطى في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص112.

(2) عبد المطلب عبد المهدي موسى : ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003، دراسة في الأسباب وسبل المواجهة–، دار غيداء للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2016، ص55.

(3) للمزيد، ينظر، فالح عبد الجبار : الدولة والمجتمع المدني، المصدر السابق، ص126؛ وأيضاً، عبد العظيم جبر حافظ : التحول الديموقراطي في العراق (الواقع والمستقبل)، تقديم د. فالح عبد الجبار، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بيروت، ط2، 2011، ص179–180.

(4) نقلا عن، د. عامر حسن فياض : متطلبات قيام الدولة العراقية (الطبقة الوسطى : الشرط السوسيولوجي لإعادة السلم المدني وبناء الدولة العراقية)، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد 1، الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، 2008، ص18.

من تركيز النفوذ الاقتصادي بعدها، لتعمل الولايات المتحدة بدور غير مباشر في عدم ابراز أي دور للطبقة الوسطى، أو حجب دورها في العمل على تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي.

لقد واجهت الطبقة الوسطى بعد التغيير السياسي في 2003/4/9، مجموعة من التحديات أهمها[1]:

1- قيام سلطة الائتلاف المؤقتة بتسريح أعداد كبيرة من منتسبي الوزارات (الدفاع ، الإعلام ، المخابرات) الأمر الذي زاد من تأثير ذلك على معيشة هذه الفئات وإضعاف دورها، وقد أنعكس ذلك سلباً فيما بعد، عبر انضمام إعداد من هؤلاء إلى عصابات الأجرام والتكفير ضد التغيير السياسي الجديد بعد 2003.

2- عمدت سلطة الائتلاف المساس بعناصر الطبقة الوسطى من الصناعيين، عندما فتحت الباب لاستيراد المنتجات بدون قيود من خارج العراق، مما تسبب تدهور الصناعات المحلية (عام، خاص، مختلط).

3- تعثر القطاع الزراعي والاعتماد على الاستيراد، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكاليف الانتاج التي تعتمد على الموارد الزراعية الأولية، مما خلق فجوة كبيرة لم تستطع الدولة تجاوزها أو تلافي آثارها السلبية على واقع الطبقة الوسطى خاصة، والمجتمع العراقي عامة.

4- دفع سياسة سلطة الائتلاف إلى ظهور طبقة من الأثرياء تكون مسايرة لمصالحة، من خلال عمليات التعاقد مع الدولة العراقية الوليدة التي يشوبها الفساد الإداري والمالي.

لكل ما تقدم، من هذه السياسات، أريد منها افراغ العراق من الطبقة الوسطى اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً، ليصبح غير قادراً على إنتاج طبقة وسطى مستنيرة، وغير قادرة على بناء مجتمع ديموقراطي، والأساس في ذلك هو تفريغ البلد من طبقته المثقفة، وتراجع عملية التعليم التي يعتمد عليها في بناء الطبقة الوسطى، وعلى الرغم من تحسين مستويات الدخول لفئات واسعة من أفراد المجتمع، لكن ذلك بقى محدوداً، إذ لم ينهض دور هذه الطبقة بسبب البطالة وأعمال العنف وما رافقها من تزايد أعداد اللاجئين العراقيين إلى خارج العراق، وأغلبهم من أبناء الطبقة الوسطى، لأن البطالة جاءت بسبب توقف معظم المشاريع الصناعية، فضلاً عن تدهور الوضع الأمني الذي أسهم بركود الجانب الصناعي والزراعي والتجاري، والاعتماد على تصدير النفط، الأمر الذي أعاد إنتاج الدولة –الريعية– مرة أخرى.

---

[1] أحمد داخل سلمان : الطبقة الوسطى وأثرها في الاستقرار السياسي (1990–2016م)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلمين للدراسات العليا، 2018، ص 98–99.

فأرتهن وضع الطبقة الوسطى بالريعية النفطية للدولة، هذه المظاهر أسهمت مرة أخرى في ضعف نشر القيم الديموقراطية ومن ثم جعلت دورها ضعيف جداً في محاولة بناء مجتمع ديموقراطي.

إن وجود الطبقة الوسطى (شكلياً) في العراق بعد عام 2003 يعود إلى تنفيذ سياسات اقتصادية مهمة أسهمت في زيادة النمو الاقتصادي السريع (كسياسة التوظيف الحكومي، سياسة القروض المالية لفتح المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة) ، ويمكن إجمال مجموعة من المؤشرات التي كشفت عن التحسن الحاصل في مستويات المعيشة للطبقة الوسطى، مثل : مِلكية السيارات، والهواتف، واقتناء الأجهزة والسلع الاستهلاكية..) كل ذلك يشير إلى هناك تغير إيجابي لصالح الطبقة الوسطى[1]. إن المؤشرات السابقة الذكر تبين مدى الحراك الاجتماعي الذي عكس فرص العمل الجديدة والأجور الجديدة نتيجة التنمية النسبية والتي انعكست على بعض فئات المجتمع العراقي لتنتقل بعض الفئات من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، وبعض من شرائح الطبقة الوسطى إلى الطبقة العليا وصولاً إلى الطبقة المركزية (الحكومية)، وكذلك الحراك الاجتماعي لبعض شرائح الطبقة الوسطى نحو تهيئة الفرصة لقيام مجتمع ديموقراطي. أن الواقع السياسي يشير إلى ضعف اهتمام الطبقة الوسطى بالشأن السياسي بسبب الوضع الاقتصادي أي لجوء الشرائح الأخرى من الطبقة الوسطى التجارية إلى الاهتمام بالمصالح الشخصية التي تتمثل بالربح، والخوض بالعملية التجارية والاستهلاكية، بدلاً من الإنتاجية[2].

إن كل ما سبق يعني أمرين، أولاً : تحول الدولة إلى أكبر رب عمل منفرد في المجتمع، بما ينطوي عن ذلك من أبعاد اجتماعية وسياسية، وبخاصة تحول الدول إلى مجال وحيد للحراك الاجتماعي بالنسبة إلى فئات واسعة. وثانياً : نمو القدرة الأمنية للدولة، أي كجهاز ضبط وسيطرة لهذا الحراك[3]. وعليه فأن اهتمام الطبقة الوسطى بالجانب الاقتصادي، وعدم اهتمامهم بالجانب السياسي هو نتيجة منطقية لاتجاه الدولة الاقتصادية نحو الاقتصاد الريعي، وهذا ما حولها لأكبر رب عمل للمجتمع وللطبقة الوسطى في العراق.

يشير الواقع الاقتصادي / الاجتماعي في العراق بعد 2003 إلى حدوث الحراك الاجتماعي الهابط نتيجة لعدم تطبيق السياسات التنموية/الاقتصادية والإنسانية بصورة سليمة، وأنحرافها عن المسار الصحيح، نتيجة الخلافات السياسية وعدم الاستقرار السياسي وتردي الوضع الأمني، فضلاً عن ظهور

---

[1] نبيل عمران موسى الخالدي : الطبقة الوسطى في العراق – تحليل سوسيولوجي، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، العراق، ط1، 2015، ص203.

[2] فراس البياتي : التحول الديموقراطي في العراق بعد 9 نيسان 2003، العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2013، ص182.

[3] فالح عبد الجبار : الديموقراطية المستحيلة، الديموقراطية الممكنة (نموذج العراق)، دار المدى، بيروت، ط1، 1998، ص29.

وتفشي الفساد بأنواعه وأشكاله المختلفة ونظام المحاصصة الطائفية الذي تم تبنيه في إدارة الدولة؛ كل هذه المتغيرات أصابت المجتمع العراقي ليتحول الحراك الطبقي الجماعي إلى الاتجاه الهابط في بعض جوانبهِ، لذلك فقد برزت في العراق بعض الفئات والتي اتخذت مواقع لأول وهلة وكأنها اصطفت من خلالها مع الطبقة الوسطى، مستغلة الأوضاع السيئة التي أصابت العراق لتحقيق مكاسب مادية سريعة ليس وفقاً لكفاءتها؛ وأمام هذه الطبقة المزيفة لم يكن أمام الطبقة الوسطى إلا التواري عن الأنظار أو الهجرة بسبب التهديد أو الخطف. لذلك اتسعت الفوارق الاجتماعية وأثرت في تغيير الهرم الاجتماعي العراقي، كالاعتماد على الولاء بدلاً من الانجاز والكفاءة، وكأنما هي استعارة لأساليب النظام السياسي السابق، فقد صعدت إلى قمة الهرم السياسي/الاجتماعي افراداً وجماعات غير مؤهله ثقافياً وسياسياً وعلمياً مما أنعكس سلباً على طبيعة الحراك الاجتماعي، والذي ظهر من خلال طريقة الإقصاء بدلاً من المنافسة الطبيعة، وهو نتيجة لغياب الممارسة الديموقراطية لهذه الفئات، والتي جعلت من الطبقة الوسطى تتنحى عن ممارسة دورها السياسي والاجتماعي في نشر القيم الديموقراطية، لتنتهي بذلك سلباً في حراكها الاجتماعي الصاعد، وعدم قدرتها على بناء مجتمع ديموقراطي بسبب امتلاك الفئات الحاكمة مقاليد الحراك.

لقد تميز الحراك الاجتماعي للطبقة الوسطى بالتذبذب المستمر، فلا توجد طبقة يمارس ابناءها كافة حراكاً اجتماعياً (باستثناء الحراك الاجتماعي المتمثل بالتظاهرات الشعبية في عدد من محافظات العراق، سيما في مدن الجنوب وبغداد الذي يضم شرائح الفقراء والكسبة وأفراد من الطبقة الوسطى)، بل أن في كل طبقة توجد ما يسمى بـ(البؤرة الطبقية)، وهي المركز الذي تتبعه الأطراف في الطبقة سواء أكان على المستوى التعليمي أم في المستوى الفكري والثقافي، وهؤلاء الأفراد هم من يستطيعون ممارسة الحراك الطبقي داخل الطبقة، وتلك الممارسة لا يستطيع أبناء هذه الطبقة ان يستخدموها إلا من خلال امتلاك الأفراد نوع من ثقافة التغيير تسمى (الثقافة الصاعدة)، ومن جانب آخر ضاق المجال على ابناء الطبقة الوسطى في المشاركة السياسية الإيجابية كحصيلة لتغييرات ما بعد الاحتلال، أو المشاركة في القرار السياسي الذي احتكر من قبل فئات النفوذ والمِلكية والذي تسنموا مناصب وفق المحاصصة السياسية، وباتوا يشغلون الفضاء السياسي العام في ظل استمرار ابتعاد المثقفين العراقيين نتيجة انخراطهم في اعمال ونشاطات هدفها الأساس تدبير لقمة العيش، وتمشية الأمور المالية، وهو ما أسهم في ضعف قيام طبقة وسطى، وتعثر دورها في بناء مجتمع ديموقراطي بعد عام 2003.

ثانياً : تحولات الطبقة الوسطى وتأثيرها في بناء مجتمع ديموقراطي في العراق بعد 2003:

شهدت الطبقة الوسطى في العراق بعد 2003 العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولأن التغيير السياسي الجديد (2003/4/9) قد حمل معه عدداً من القيم السياسية الديموقراطية، فكان من المؤمل ان تنعكس تلك القيم على الطبقة الوسطى لأنها حاملة لقيم الديموقراطية هي الأخرى، لذا سنهدف في هذا المطلب إلى بيان وتحليل تحولات الطبقة الوسطى بعد 2003 وتأثيرها في بناء المجتمع الديموقراطي من عدمه.

1- تحولات الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديموقراطي على المستوى السياسي :

بعد إنهيار النظام السياسي السابق في 2003/4/9، بدء الحديث عن قيام عمليات وخطوات سياسية تخدم عملية التغيير السياسي، وجدير بالذكر أن عملية التغيير كانت نتاج تدخل عسكري من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، والذي تم تقنينه لاحقاً على انها قوات احتلال بقرار مجلس الأمن الدولي (1438) في 2003/5/22 وتوضحت ملامح ذلك بتشكيل النظام السياسي الجديد قانونياً من خلال قرارات ملزمة صدرت من مجلس الأمن الدولي، الأول : القرار السابق أعلاه الذي يؤكد حق الشعب العراقي في تحديد مستقبله بحرية، والثاني : القرار (1511) في 2003/10/16 الذي يؤكد على ضرورة التعجيل بإدارة العراقيون شؤونهم بنفسهم، والثالث : القرار رقم (1546) في 2004/6/8 أكد على أنهاء الاحتلال، وجدول زمني مقترح للانتقال السياسي للحكم وتحديد سقف زمني محدد للعملية الانتخابية.

إن مسألة قيام نظام سياسي ديموقراطي في العراق يرتبط بصيغة توافقات اجتماعية تؤلف ميكانزمات النظام السياسي الجديد، وبدون هذه التوافقات ستكون الديموقراطية مفرغة من محتواها، ولا تمتلك شروط البقاء والتطور كممارسة وقيم مجتمعية ديموقراطية، قبل ان تكون نصوص قانونية ودستورية، فالمواطن حين يشعر بأن مصلحته الحقيقية ممثلة بالعملية السياسية فأنه سيتحسس معاني المواطنة الديموقراطية، ولن يقف بدون مبالاة امام القضايا المتعلقة بنظامه السياسي[1] إذ تتطلب الديموقراطية في مسيرتها تحقيق التوافق بين المجموعات المختلفة والمصالح المتنافرة من أجل الصالح العام، وان الاختلاف والاتفاق هما جانبان مهمان من جوانب الأنظمة السياسية[2]؛ ويرتبط ذلك بضرورة

---

[1] منتصر مجيد حميد : التحول الديموقراطي وبنية المجتمع العراقي المعاصر، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص198.

[2] Robert A. Dahl : modern Political Analysis, Prentice – Hal Foundations of Modern Political; Science series, 5thed (Englewood Cliffs, NJ : prentice Hall), 1991, P.54.

التحول من الولاءات الفرعية (عائلة، عشيرة، مذهب) نحو ولاء أكبر (الوطن، الشعب، الدولة) بما تتطلبه عملية الانتقال هذه من إخضاع النزعات الفرعية الضيقة لصالح هدف عام مشترك وإرادة مشتركة[1].

والسؤال الذي يثار هنا، هل أن التغيير السياسي قد هيأ الفرصة لتوافر طبقة وسطى قادرة على بناء مجتمع ديموقراطي، وكيف؟. وللإجابة على هذا السؤال، يتطلب بيان وتحليل عدداً من المؤشرات السياسية لنتمكن بعدها من الوصول إلى نتائج تخدم الإجابة، فعلى مستوى بناء المؤسسات السياسية، التي بدأت بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي (13/تموز/2003) لم تستطيع الطبقة الوسطى أن تشارك أو تسهم في تشكيل هذه المؤسسة بسبب أن تشكيله جاء بقرار صادر من سلطة الائتلاف المؤقتة بوصفها المدير الإداري للسلطة المؤقتة[2]. والذي تشكل بصيغة التعيين وليس الانتخاب من (15) سياسياً عراقياً للتمهيد إلى كتابة دستور سمي فيما بعد –قانون إدارة الدولة العراقي المؤقت لعام 2004–، وكانت صلاحية هذا المجلس استشارية فقط، وقد تأسس على أساس المحاصصة الطائفية، لذلك فهو يفتقر إلى التمثيل الحقيقي للشعب العراقي، ومن ضمنه الطبقة الوسطى[3].

هذا القانون أفضى إلى تشكيل حكومة مؤقتة (إياد علاوي) كانت بعيدة نسبياً عن إسهام الطبقة الوسطى في تشكيلها؛ لأنها جاءت من قبل قوى الخارج، ولأن مهمة هذه الحكومة إجراء انتخابات وتشكيل جمعية وطنية تمهد لتشكيل حكومة عراقية انتقالية، فالملاحظ ضعف المشاركة لشرائح الطبقة الوسطى، بسبب الإبقاء على سياسة المحاصصة، فلم تظهر الطبقة الوسطى كطبقة مؤثرة على الساحة السياسية، كدخول بعض هذه الشرائع الانضواء تحت اغطية احزاب سياسية، لذلك كان دور وإسهام الطبقة الوسطى ضعيفاً في تشكيل (الجبهة الوطنية الانتقالية)، ولقد افرزت (الجبهة الوطنية) حكومة عراقية انتقالية (إبراهيم الجعفري) لتدير شؤون البلاد خلال المدة الانتقالية، إذ هيمنت على تشكيلها سياسة المحاصصة لإرضاء أكبر عدد من رؤساء الكتل السياسية العراقية والولايات المتحدة دون الرجوع إلى الشعب العراقي، وهذا يفسر ضعف ومشاركة فئات وشرائح الطبقة الوسطى في تشكيل الجمعية الوطنية الانتقالية.

---

(1) عبد الوهاب حميد رشيد : التحول الديمقراطي في العراق "المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2016، ص141.

(2) للمزيد ينظر، جمال جلال عبد الله : العراق بين التحرير والتدمير، دار الحكمة، لندن، ط1، 2011، ص106؛ وأيضاً، عبد الحسين شعبان : المشهد العراقي الراهن، الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 297، بيروت، 2003، ص61؛ وكذلك، جعفر عتريس : العراق في قلب الأعصار، دار المحجة البيضاء، بيروت، ط1، 2004، ص252.

(3) اسعد كاظم : مجلس الحكم والحكومات الانتقالية، دار البينة، بغداد، 2008، ص28–29؛ وأيضاً مجموعة مؤلفين : المواطنة والهوية، بيروت، ط1، 2011، ص10.

لقد مر العراق بمرحلة مفصلية، إذ كان من الممكن ان تتمكن الطبقة الوسطى في تشكيل ملامحها واسهامها في كتابة الدستور العراقي الدائم2005، لكن الجبهة الوطنية قامت بتشكيل لجنة دستورية تكونت من (55) عضواً قامت بمهمة كتابة الدستور، وقد ضمت ثلاث مجموعات اساسية (الكورد، الشيعة، الوسط الليبرالي) بالإضافة (5) أعضاء يمثلون الأقليات – الكلدوأشورية والمسيحيين والتركمان والأيزيديين–[1] لم يكن للطبقة الوسطى اسهام ومشاركة في كتابته، إذ اقتصرت في الغالب على مرشحي الأحزاب السياسية العراقية. أن الطبقة الوسطى لم تشارك كطبقة في كتابة الدستور، بل أفراد محددين ينتمون لها لذلك بدت طبقة ضعيفة لم يتبلور وعيها الطبقي في الساحة السياسية الجديدة . ويعود السبب في ذلك إلى أن هذه الطبقة قد اعادت إنتاج ما ورثته من النظام السياسي السابق عن طريق السلطة الجديدة بعد 2003، من خلال سياساتها المتمثلة بالتشغيل الحكومي، وبذلك فأن الدولة قد أسهمت في إنشاء طبقة وسطى ملتصقة بالدولة (رواتب)، فمأزق الطبقة يكمن أنها لا زالت صنيعة الدولة، وهو ما جعلها تابعة لها، فلم تكن وليدة الصراع مع الدولة[2]، والغريب في ذلك أن هذه الطبقة وقد أصحبت مرتبطة بالدولة، إلاّ إنها لم تقدم لها من الرعاية التي يتوجب تقديمها لبقاءها موالية ومساندة وداعمة لها، مثل : (السكن، الرعاية الصحية والعلاجية، الخدمات العامة)، بل اكتفت بالراتب فقط. وهو جزء من حقوقها لقاء خدمة هذه الطبقة.

2– تحولات الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديموقراطي على المستوى الاقتصادي:

أتسم الاقتصاد العراقي بعد 2003 بعدم الوضوح على الرغم من أن الدستور العراقي الدائم/2005 أشار إلى أن الاقتصاد العراقي (اقتصاد سوق)، غير إنه شهد تشوهات واختلالات هيكلية أفضت إلى ظهور تحديات لا تؤهله أن يصبح اقتصاداً حراً، فهل تستطيع الطبقة الوسطى في ظل هذه التحديات ان تبني مجتمعاً ديموقراطياً؟.

خضعت السياسة الاقتصادية العراقية قبل 2003 إلى تسييس من النظام السياسي، فكان الاقتصاد – ريعياً– أو (أحادي الجانب)، استأثرت به الحكومة التي كانت هي المحتكرة لآليات صياغة خططه ومساراته باتجاهات تقودها رغبة الفاعل السياسي ذاته[3]. فكان من المؤمل أن يتم تحويل الاقتصاد العراقي إلى (اقتصاد سوق) يشترك فيه القطاع الخاص ليقوم بدور تنموي على الرغم من الغاء

[1] للمزيد ينظر، د. عبد العظيم جبر حافظ : نقد الدستور (دراسة سياسية نقدية لأبرز إشكاليات الدساتير العراقية 1925–2005)، بغداد، 2020، ص130–133.

[2] نبيل عمران موسى : الطبقة الوسطى في العراق، المصدر السابق، ص158.

[3] عاطف لافي مرزوق : إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق، مركز العراق للدراسات، بغداد، 217، ص14.

العديد من القرارات الدولية السابقة التي حَجَّمت دور العراق اقتصادياً، مثل: (إلغاء قرارات العقوبات الاقتصادية، إنهاء الحصار على قطاع النفط، رفع الحصار الاقتصادي، إجراء تحويلات مالية، تحريك عملية الاستثمار وحركة الاستيراد والتصدير) [1]. فضلاً عن قيام العراق بالاتفاق والالتزام بتوجيهات صندوق النقد والبنك الدوليين الاقتصادية والمالية المترتبة في إطار الاستعداد للأخذ بالوصفة الجاهزة للإصلاح الاقتصادي المبرمة في 23/ت2005/2، وهي جزء من متطلبات اتفاقية (نادي باريس) المبرمة في 21/ت2004/2، لغرض خفض الديون العراقية[2]، إلا أنه من الناحية الواقعية لا زالت الحدود غير واضحة، ومارست الدولة مركزيتها على النشاط الاقتصادي الأمر الذي غيب القطاع الخاص من ممارسة دوره في انعاش الاقتصاد الوطني، مع فتح الاستيرادات التي أغرقت السوق العراقية وغياب الدور الانتاجي، لذلك يمكن القول ان نجاح اقتصاد السوق في العراق لا يتم إلا بتفعيل دور القطاع الخاص وتفعيل الانتاج. لقد بقي الاقتصاد العراقي يعتمد على (الريعية النفطية) إذ أخذ يعتمد في ميزانيته على قطاع النفط، فهناك أكثر من (5) مليون أسرة عراقية يمثلون بحدود (20) مليون نسمة تعتمد بشكل مباشر على الرواتب الحكومية الشهرية، وعلى الرغم من ذلك فقد صنف العراق من قبل البنك الدولي مؤخراً بأنه أحد البلدان التي تقع في الجزء العلوي من المجموعة الدولية المتوسطة الدخل، فمتوسط دخل الفرد العراقي يلامس (7000) دولار؛ إلا أن السؤال الذي يثار هنا، إذا كانت الطبقة الوسطى بهذا التوسع الكبير فلماذا تذكر التقارير الحكومية والمنظمات الدولية بأن نسبة الفقر في العراق قد تصل إلى أكثر من (20%)*؟ والجواب، أن هذا التوزيع في إعداد الموظفين يفتقر للعدالة، لأن الكثير من العوائل فيها قد يصل إلى (أربعة) أفراد أو ربما أكثر، فيما آخرون لم يحصلوا على هذه الفرصة بسبب المحسوبية والمنسوبية والحزبية، وهيمنة النسق العائلي/ العشائري/ الطائفي/ القبلي/ والمناطقي على تلك التعيينات. أن هذا التواجد من شرائح الطبقة الوسطى عكس واقع الطبقة الوسطى التي أخذت فرصتها من العمل لدى الحكومة، وهي علامة إيجابية للقضاء على البطالة وتوفير فرص العمل للعاطلين من الخريجين، وسد شواغر الخدمات العامة للدولة العراقية، وعلى ضرورة إحياء الطبقة الوسطى بعد 2003، بعدما تلاشت في سنوات الحصار الاقتصادي (1990–2003) وبحسب إعادة تأهيلها شرط لنجاح العملية التنموية حتى

---

[1] منتصر العيداني : قيادات الانتقال والتنمية السياسية (العراق ولبنان أنموذجاً) 1990–2011، العارف للمطبوعات، بيروت، ط1، 2012، ص320.

[2] عبد القادر نايف : دور التدخل الحكومي في إحداث الاستقرار الاقتصادي العراقي 2003–2011، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2013، ص111–112.

* التقرير الحكومي الصادر عن وزارة التخطيط العراقية، 2014 .

يمكن القول أن ولادة هذه الطبقة من جديد كانت أسرع الولادات في تأريخ البرجوازية العراقية، فخلال سنوات قليلة جداً أصبحت تشكل ثلاث أرباع المجتمع العراقي، حيث ذكر –مظهر محمد صالح– نائب رئيس البنك العراقي سابقا، أن الطبقة الوسطى حقيقية أو محتملة تشكل (60%) من المجتمع العراقي الحالي؛ إذْ شكلت الطبقة الوسطى العليا (15%) من أجمالي الطبقة الوسطى، ومثلت الطبقة الوسطى المتوسطة السواد الأعظم منها، أما الطبقة الوسطى الدنيا فمثلت صغار الموظفين والشرائح العامة في السوق المماثلة لها من الشغيلة وبعض فئات المتقاعدين والعاملين من ذوي المهارات المحدودة ويمثلون (30%) من هذه الطبقة[1]، وبصورة عامة، يمكن القول أن هذه السياسات أدت إلى اتساع الطبقة الوسطى غير إنها لم تنجح في حل إشكالية تبعية الطبقة الوسطى للدولة لحد الان، بسبب أن السياسات الاقتصادية العامة للدولة العراقية لم تأخذ بالحسبان بناء استراتيجية تنمية شاملة وإنعاش الاقتصاد العراقي، وعدم التخطيط والتنمية لذلك فأن واقع الطبقة الوسطى يشير إلى ضعفها، بحسبان أن الاعتماد على الريع النفطي والراتب الحكومي للطبقة الوسطى لا تستطيع مواجهة التضخم النقدي والاحتياجات التي تتطلبها هذه الطبقة، وغياب الرعاية الخدمية (الصحية والسكنية والخدمات العامة) لها، فضلاً عن إنكفاء بعض شرائح الطبقة الوسطى إلى الاهتمام بمصالحها الشخصية دون مصالح الطبقة بشكل عام.

ومما تقدم يمكن القول، أن واقع التحول الاقتصادي في العراق بعد 2003 لم يتحقق بالانتقال نحو (اقتصاد السوق) والذي يعد هو أحد مؤشرات التغيير السياسي الديموقراطي، بسبب أن البيئة في العراق لا زالت غير مؤاتية وغير مشجعة لهذا التحول، وكذلك اعتماد الموازنات الحكومية على الريع النفطي، إذ بقي الاقتصاد العراقي مسيطر عليه من قبل الدولة، فالاقتصاد الريعي لا يمكن أن ينهض بدور للطبقة الوسطى إلا بالانتقال إلى اسهام القطاع الخاص، الأمر الذي أفضى إلى ضعف دور الطبقة الوسطى ومن ثم في ضعف تحقيق فرص بناء المجتمع الديموقراطي اقتصادياً.

3– تحولات الطبقة الوسطى وبناء المجتمع الديموقراطي على المستوى الاجتماعي/الثقافي :

تعرضت البنية الاجتماعية العراقية إلى تحول جديد بعد عام 2003، وأنعكس ذلك التحول على الطبقة الوسطى العراقية بما في ذلك على جميع أفرادها ثقافيا وعلى طول مسار التحولات التي عرفها المجتمع العراقي بدءاً من عام 1921 لحد عام 2003، ولم تكن هذه التحولات (عفوية) أو (ذاتية) بل كانت ناتجة عن تعرض المجتمع العراقي إلى هزات داخلية وخارجية عنيفة وقوية جعلت من قيمته وسيما قيم الطبقة الوسطى معرضة إلى انهيار قواعد ضبطه، بفعل سياسات الاحتلال الأجنبي

[1] سلمان رشيد : تحولات الطبقة الوسطى، مصدر سبق ذكره، (انترنت).

(البريطاني/الأمريكي) والتغييرات القسرية من قبل المؤسسة العسكرية (الانقلابات في 1958، 1963، 1968) والتي كانت مدعومة من قبل قوى عظمى واقليمية، لذلك يمكن القول بأن تاريخ العراق السياسي على الأقل منذ عام 1921 هو (تاريخ احتلالات أجنبية) وكان التغيير الآخر (2003) بفعل العامل الخارجي –الولايات المتحدة– الذي ادى بدوره إلى أنهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة العراقية فأوجد فراغاً مؤسسياً سيما في الجانب الأمني، مما أسهم في دفع المجتمع العراقي إلى الالتجاء إلى انتماءاتهم الفرعية على حساب الولاءات الوطنية، واصبحت لهذه الولاءات قوة أقوى من الولاء للدولة[1].

إن واقع التغيير الاجتماعي والثقافي في العراق بعد 2003، أرتبط بالنظام السياسي الجديد، وبالعملية السياسية التي تعاني من عدم الثقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية، فبينما يتم بناء (الدولة/المجتمع) وفق منطق (الدولة/الأمة) نلحظ أن بناء الدولة قد خضع لمنطقة دولة الطوائف والجماعات العرقية، لذا تم رسم الخريطة السياسية على أساس المكونات الاجتماعية بعيداً عن منطق المواطنة[2]، مما ولد انشطاراً اجتماعياً تمثل في احد أطرافه رفض العملية السياسية بدعوى ان لا شرعية لأية عملية تحدد مستقبل العراق تحت ظل الاحتلال، اما الطرف الاخر يرى أن استمرار العملية السياسية في ظل وجود الاحتلال للشروع في بناء الدولة والمجتمع العراقي؛ وكان لبعض النصوص الدستورية (2005) الأثر في بناء دولة المكونات على حساب دولة المواطنة، مثل 0المادة/3 من الدستور) التي تشير إلى المكونات العراقية، لذلك لم يقدم المجتمع العراقي عن رضاه عن الدولة لغياب الإجماع السياسي والاجتماعي من المواطنين، أو بعضهم لعدم وجود تمثيل حقيقي للتنوع الاجتماعي، بما في ذلك عدم وجود تمثيل حقيقي لمطالبهم[3]. إذ كشف الواقع عن إنهاك فعال في ترتيب الوضع الاجتماعي العراقي على أسس المحاصصة، الأمر الذي ادى إلى غياب دور الطبقة الوسطى ومن ثم ضياع فرصة بناء مجتمع ديموقراطي، لأنها أتسمت بالتحلل نحو الأدنى، في سياق عملية إفقار شاملة لها، ولمن دونها، من جموع الفئات الفقيرة أساساً، لذلك، فأن ضعف الطبقة الوسطى يجعل من مقومات وجود واستمرار البناء الديموقراطي أمر صعب. إن ظروف الأزمات ادت إلى أحداث تغيرات داخل البنية الاجتماعية العراقية ومن أهمها؛ ميدان التعليم، فيشير الواقع الموضوعي إلى تراجع المستوى التعليمي والتربوي وصولاً إلى الجامعات (وفقاً لمعايير جودة التعليم المعتمدة من قبل الأمم المتحدة) والسبب في

---

[1] د. عبد الجبار أحمد عبد الله : آليات منع الحرب الأهلية، مجلة العلوم السياسية، العدد 34، جامعة بغداد، 2007، ص4.

[2] د. عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي : إشكالية بناء الدولة وإدارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة حوار الفكر، العدد 30 / 2014، ص159.

[3] كاظم شبيب : المسألة الطائفية، دار التنوير، بيروت، ط1، 2011، ص92–93.

ذلك تعطل التنمية واستفحال الفساد الإداري والمالي، والخطر كل الخطر إذا ما أستمر الحال على ما هو عليه سيشكل خطراً كبيراً على المجتمع العراقي في المستقبل القريب والمتوسط، الأمر الذي يقلل من فرص التنمية مستقبلاً، والأمر ينعكس نفسه على المستوى الصحي والخدمي[1].

إن السياسات الاجتماعية والثقافية لم تؤدي دوراً كبيراً لبلورة طبقة وسطى فعالة وقادرة على توجيه حركة المجتمع نحو الديموقراطية لشيوع المحاصصة الطائفية والفساد والإرهاب والصراع على المكاسب السياسية والحزبية والاقتصادية –النفعية– على حساب الصالح العام، وظهور الولاءات الفرعية، الأمر الذي ادى إلى ضعف الشعور العام بمفهوم الدولة والمواطنة، فلم يستطيع النظام السياسي الجديد من إيجاد منظومة مواطنة قادرة على –وحدة التنوع– مما أضر بوحدة الوطن وتماسكه، الأمر الذي أفضى إلى ضعف أو غياب الشعور بالهوية الوطنية العراقية وبالمواطنة العراقية والتي تعد أساس للتجانس الاجتماعي والتعايش السلمي والتنمية الاجتماعية، فبغياب المواطنة ضاعت عدد من فرص بناء مجتمع متجانس، متعايش سلمياً، يهدف إلى تنمية اجتماعية؛ كل ذلك من شأنه أدى إلى عدم اسهام الطبقة الوسطى في المشاركة السياسية الفعالة والقادرة على إحداث التغيير الديموقراطي المنشود، وحتى التأثير في السياسات الاجتماعية والثقافية في العراق بعد 2003، وبذلك فأن إمكانية تحقيق فرص بناء مجتمع ديموقراطي من قبل الطبقة الوسطى تبدو ضعيفة على المدى المتوسط.

الخاتمة :

أن الطبقة الوسطى ومنذ تشكلها بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة/1921 عدت نقطة انطلاق نحو تهيئة الفرصة لبناء مجتمع ديموقراطي عراقي، بحسبان أن الطبقة الوسطى هي (خميرة الديموقراطية)، وقد مارست الطبقة الوسطى في العهد المَلكي أدواراً سياسية واجتماعية وثقافية عملت على تأسيس القيم المدنية والحضارية في المجتمع العراقي، غير أن عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات العسكرية أسهمت في ضعف دور الطبقة الوسطى وعدم قدرتها من ثم على بناء مجتمع ديموقراطي، سيما

[1] لمزيد من التفاصيل، ينظر، بسام محيي خضر : سياسات العدالة الاجتماعية في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، أيلول/2014، ص12، وإستراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني : منظمة اليونسكو، العراق، 2010–2014، ص30؛ ووزارة التخطيط : مؤشرات احصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق (2015–2018)؛ وأيضاً : وزارة التخطيط : خطة التنمية الوطنية (2010–2014)، جمهورية العراق، 2009، ص116؛ وعامر ياس : سياسة التربية والتعليم في العراق، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2014، ص112.

بعد أن أصبحت هذه الطبقة في حالة تبعية للدولة، وما رافق ذلك من تحجيم وقمع لهذه الطبقة على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي، تكرس ذلك خلال المدة الزمنية التي أعتلى فيها السلطة (حزب البعث)، إذ اصبحت الطبقة الوسطى اسيرة للنظام السياسي السابق، فتحولت إلى طبقة (دنيا) والقسم الآخر إلى طبقة (رثة)، فشهدت الطبقة الوسطى بشكل عام عمليات (خلع وإلغاء واسعة) بحسب تعبير (فالح عبد الجبار) من المجتمع العراقي؛ وعلى الرغم من مساحة التفاؤل التي بدت بعد 2003/4/9، إلا أن بروز مؤشرات سلبية أضعفت دورها نتيجة لتردي الوضع السياسي والأمني والاختلال الاقتصادي، كل ذلك ألقى بتأثيراته السلبية على الطبقة الوسطى، الأمر الذي أدى إلى ضعف هذه الطبقة من جهة، وعدم قدرتها في التوجه نحو بناء مجتمع ديموقراطي عراقي من جهة أُخرى، إلا حين استنبات ظروف وبيئة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تختلف عن الواقع الذي يعيشه العراق بعد 2003.